اقتصاد

خسائر قطع الإنترنت في السودان

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تسبب قرار الحكومة الانتقالية في السودان، بقطع خدمات الإنترنت لمدة 3 ساعات يوميا خلال امتحانات الشهادة الثانوية التي بدأت في 13 سبتمبر /أيلول وتنتهي في الـ 24 منه بدعوى منع الغش، بأضرار كبيرة لحقت بالقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الإنترنت، خاصة المتاجر الإلكترونية التي تشكل جزءاً مهماً من سوق العمل، وكذا التطبيقات المصرفية وغيرها من المعاملات التي تحتاج إلى الارتبط بالشبكة العنكبوتية. وكشف مدير شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية مهندس عمر عمرابي لـ «العربي الجديد» أن إجمالي تكلفة وقف الإنترنت على الاقتصاد تصل إلى أكثر من 6 ملايين دولار. ونبهت إحدى الشركات المزودة لخدمة الإنترنت بالسودان مشتركيها في رسالة نصية الأربعاء إلى «قطع الإنترنت يوميا خلال جلسات امتحان الشهادة السودانية من الساعة 8 صباحا وحتى الساعة 11 صباحا». ويعتبر قرار إيقاف خدمة الإنترنت الثاني من نوعه منذ تقلد الحكومة الانتقالية إدارة البلاد، إذ سبقه قرار بوقف خدمة الإنترنت الأرضية لنحو 10 أيام، تزامنا مع فض الاعتصام أمام القيادة العامة في أعقاب إزاحة الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/إبريل بعد عدة أشهر من الاحتجاجات، وسبقها بأسبوع إيقاف خدمة الإنترنت عن الهواتف المحمولة في إطار قمع حركة الاحتجاجات.

وأشار جهاز تنظيم الاتصالات والبريد في السودان عبر توضيح نشره إلى أن «قطع خدمة الإنترنت من الهواتف المحمولة استدعته ضرورة الحفاظ على مصلحة الوطن وسمعة الشهادة السودانية وبناء على توصية من النائب العام وطلب وزارة التربية والتعليم».

وقال مسؤول في إدارة التقنية المصرفية بإحد البنوك العاملة في الخرطوم لـ «العربي الجديد» إن المصارف السودانية لا تتأثر كثيرا بالقطوعات التي نفذتها الحكومة الانتقالية على الإنترنت، لأن غالبها يعمل بخدمة الألياف الضوئية (الفايبر)، غير أنه أكد أثر القطوعات على الخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء كخدمة الإنترنت بانك وتطبيقات الموبايل، لافتا إلى أن التعامل المصرفي عبر الفايبر منشط في العمل الإداري الداخلي، غير أنه لا يمكن الاستفادة منه في التعامل مع العملاء والذين يعانون من قطع الإنترنت، داعيا العملاء للاستعانة بخدمة الرسائل النصية القصيرة لعدم حاجتها للإنترنت.

ولفت إلى عدم تضرر الصرافات الآلية بتوقف الإنترنت لأن غالبيتها يعمل بنظام الـ «وايرلس» ولا تحتاج إلى خدمة الإنترنت بينما البعض الآخر منها يرتبط بشبكات عبر فروع المصارف والتي تعمل بخدمة الفايبر. وقالت مسؤولة التسويق وتطوير الأعمال في شركة الخدمات الإلكترونية سارة عبد الحليم لـ «العربي الجديد» إن الخدمات المصرفية للعملاء والتطبيقات المصرفية على الإنترنت هي الأكثر تضررا من القطع، فضلا عن تأثر كل تطبيقات البنوك وشركات التسويق الإلكتروني عبر الإنترنت ونقاط البيع وتوقعت أن يصل إجمالي خسائر المدفوعات الإلكترونية وحدها طيلة فترة توقف الإنترنت الى 3 ملايين دولار. ونفت عبد الحليم تأثر المعاملات المصرفية التي تتم داخل البنوك وكذلك الصرافات الآلية بإيقاف الإنترنت.

(يانغ يونجي/ فرانس برس)

استثمارات كوريا الجنوبية

تواجه كوريا الجنوبية تراجعاً كبيراً في الاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث انخفضت بنسبة 27,8 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من هذا العام، وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا على تدفق الاستثمارات العالمية. ووفقًا لبيانات وزارة المالية، بلغت استثمارات الشركات الكورية الجنوبية 12,14 مليار دولار في الفترة من أبريل / نيسان إلى يونيو/ حزيران، مقارنة بـ16,82 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي. وأظهرت البيانات أن هذا يمثل أكبر انخفاض ربع سنوي منذ الربع الأول من عام 2018. واستثمرت الشركات الكورية الجنوبية 2,18 مليار دولار في الولايات المتحدة في الربع الثاني، بانخفاض 38,5 في المائة على أساس سنوي.

أخبار

نيجيريا تحظر «طيران الإمارات»

قال وزير الطيران في نيجيريا هادي سيريكا، إن بلاده أضافت شركة طيران الإمارات إلى قائمة شركات الطيران غير المسموح لها بالسفر إلى الدولة الواقعة في غرب أفريقيا. وشرح الوزير على تويتر أن مسؤولين نيجيريين أجروا

محادثات مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي بشأن حظر رحلات لوفتهانزا وإير فرانس والخطوط الجوية الملكية الهولندية و«الاجتماع تقدم بشكل جيد». وحظرت الدولة الأفريقية، وفق «بلومبيرغ» عدداً من شركات الطيران مع استئنافها الرحلات الدولية في الخامس من سبتمبر/ أيلول بعد إغلاق مطول للحد من انتشار كورونا، قائلة إن الحظر جاء رداً على قيود مماثلة. وقال سيريكا إن طيران الإمارات لا يمكن أن تطير إلى نيجيريا اعتباراً من 21 سبتمبر.

فيضانات موريتانيا تخلّف خسائر اقتصادية

شهدت عدة محافظات موريتانية خلال الأسبوعين الماضيين، تهاطل كميات قياسية من الأمطار، نتجت منها فيضانات عارمة خلّفت خسائر بشرية ومادية كبيرة، استدعت تدخل الجيش لإجلاء المواطنين المهددين بالغرق في مناطق الحوض الشرقي، وخاصة «عدل بكرو» و«باسكنو» و«العيون». وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن نحو 120 مسكناً تعرّض للطمر أو الغمر الجزئي أو الكلي.

عسكر إسبانيا يطالبون بزيادة رواتبهم

نظّم أفراد من القوات المسلحة في إسبانيا مسيرة احتجاجية في العاصمة مدريد للمطالبة برفع رواتبهم. وانطلقت المسيرة من أمام البرلمان، واستمرت حتى مقر وزارة المالية. وحمل العسكريون لافتات ورددوا هتافات تطالب برفع رواتبهم، وطلبوا من الأحزاب السياسية تقديم الدعم لهم. وأشار بيان مشترك أعدته الجمعيات العسكرية، إلى حصول العسكريين على رواتب أقل بكثير من رواتب أفراد الشرطة والدرك في إسبانيا.

رشى لموظفين في «أمازون»

أعلنت السلطات القضائية الأميركية توجيه تهم إلى ستة أشخاص يشتبه في ضلوعهم في إفساد موظفين في «أمازون» للحصول على امتيازات تنافسية عبر المجموعة العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية. وأشارت وزارة العدل الأميركية في بيان إلى أن مستشارين لتجار على «أمازون» دفعوا رشى تفوق قيمتها مئة ألف دولار، للحصول على امتيازات تنافسية غير نزيهة في صفقات تفوق قيمتها مئة مليون دولار.

تبادل «حظر الشركات» بين الصين وأميركا

لندن ـ **العربي الجديد**

انتقلت الحرب التجارية والرقمية بين بكين وواشنطن إلى مستويات جديدة، مع تبادل حظر عمل الشركات بين أكبر اقتصادين في العالم. وأعلنت الحكومة الصينية السبت عن آلية تسمح لها بالحد من نشاطات الشركات الأجنبية، في إجراء يعتبر بمثابة رد على العقوبات الأميركية على الشركات الصينية، وفي طليعتها هواوي بعد إعلان حظر تطبيقي تيك توك ووي تشات اعتبارا من الأحد في الولايات المتحدة. ويُنظر إلى «قائمة الكيانات غير الموثوقة» المتوقعة من الصين، وفقاً لتقرير نشرته «فرانس برس» على أنها سلاح بيد بكين للرد على الولايات المتحدة التي استخدمت «قائمة الكيانات» الخاصة بها لحظر شركة الاتصالات الصينية العملاقة في السوق الأميركية، قبل أن تتحرك لمنع تنزيل تطبيق لقطات الفيديو القصيرة تيك توك وتحظر استخدام وي تشات. ولم يذكر الإعلان الصادر عن وزارة التجارة الصينية وسط التصعيد الجاري بين بكين وواشنطن، أي شركة أجنبية بالاسم، لكنه ذكر أن النظام الجديد سينظر في فرض عقوبات على الكيانات التي تقوم بأنشطة «تسيء إلى السيادة الوطنية للصين وإلى مصالحها على صعيد الأمن والتنمية» أو تنتهك «القواعد الاقتصادية والتجارية المرعية دوليا».

ويمكن أن تشمل الإجراءات العقابية غرامات ضد الكيان الأجنبي وتحظره من ممارسة أعمال التجارة والاستثمار في الصين، وفرض قيود على دخول الأفراد أو المعدات إلى البلاد.

وبموجب المرسوم الأميركي الصادر الجمعة ضد التطبيقين الصينيين، ستفقد وي تشات المملوكة لشركة تنسنت فرصة تحميلها في الولايات المتحدة اعتبارًا من الأحد. وسيُحظر على مستخدمي تيك توك تثبيت التحديثات، ولكن سيتمكنون من الاستمرار في الوصول إلى الخدمة حتى 12 تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المحتمل أن يسمح هذا الإطار الزمني بالتوصل إلى اتفاق بين تيك توك، التي تملكها شركة بايتدانس الصينية، وشركة أميركية بهدف حماية بيانات التطبيق واسع الاستخدام وطمأنة مخاوف واشنطن الأمنية. في الوقت الذي يخوض فيه الرئيس دونالد ترامب حملة صعبة لإعادة انتخابه، وصف المسؤولون الأميركيون الإجراءات بأنها ضرورية لحماية الأمن القومي من التجسس الصيني المحتمل عبر المنصات.

اقتصاد

مال وأعمال

تسييل الأصول الخارجية خيار الكويت لدفع الرواتب

تواجه الكويت أزمة مالية متصاعدة من جراء تداعيات فيروس كورونا إضافة إلى المشكلات حول إقرار قانون الدين العام، ما أثر على دفع الرواتب

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تسعى السلطات الكويتية إلى استعادة الاقتصاد عافيته بعد نحو خمسة أشهر من الإجراءات الاحترازية على خلفية جائحة كورونا، من خلال استئناف الأنشطة التجارية وعودة الأعمال في القطاع المصرفي والمؤسسات الاستثمارية. غير أن ذلك لن ينقذ الاقتصاد الكويتي الذي يشهد ركودا غير مسبوق لأسباب متعددة منها استمرار غياب التوافق الحكومي - النيابي بشأن إقرار قانون الدين العام الذي رفضه مجلس الأمة الكويتي.

وفي السياق، ذكر تقرير اقتصادي، صدر أخيراً، أن رفض مجلس الأمة الكويتي إقرار قانون الدين العام، سيتسبب في تداعيات خطيرة، خصوصاً في ظل التدهور الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الكويتية على خلفية جائحة كورونا وخسائر الاقتصاد من جراء الإغلاق الإجباري خلال الفترة السابقة والإجراءات الاحترازية واستمرار فرض التجول الجزئي. وأضاف تقرير المركز العربي للاستشارات الاقتصادية في الكويت أن الأزمة المالية الحالية في الكويت تسببت في استنزاف الاحتياطي العام الذي أوشك على النفاد، حيث استمرت الحكومة في السحب من الصندوق ولم يتبق سوى مليارَي دولار فقط، الأمر الذي يضع الحكومة أمام خيارات صعبة وقد تضطر إلى تسييل الأصول الخارجية.

وقدر مصدر حكومي لـ "العربي الجديد" صافي الأصول السيادية الخارجية للكويت بنحو 500 مليار دولار، موضحا أن تلك القيمة تتضمن صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة والمقدر بنحو 489 مليار دولار. وتتزايد قيمة هذا الصندوق باستمرار نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو 10 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة التي تقرر إيقافها نتيجة تدهور الوضع المالي للدولة.

وأشار المصدر إلى أن الأصول الخارجية للكويت تتركز في 44 دولة حول العالم وتستحوذ الولايات المتحدة الأميركية على النسبة الكبرى من إجمالي استثمارات الصندوق السيادي الكويتي، بحجم يصل إلى نحو 350 مليار دولار وهي موزعة في الأسهم والسندات، خصوصاً سندات الخزانة الأميركية بنسبة 40 في المائة، مقابل 25 في المائة هي حصص في شركات ومصارف أميركية كبرى، و35 في المائة في قطاع العقارات. كما توجد استثمارات في أوروبا تجاوزت قيمتها 150 مليار دولار.

وأضاف أن هناك أصولا خارجية في اليابان ودول آسيا بنحو 60 مليار دولار، وغالبيتها في شركات كبرى تعمل في قطاع السيارات والتكنولوجيا، أما الشرق الأوسط، فتصل إلى نحو 40 مليار دولار، وهي متنوعة في العقار وحصص في شركات مالية وتكنولوجية وأسهم.

الرئيس التنفيذي لشركة «بلوبرينت» القابضة للاستشارات الاستثمارية العقارية البريطانية، مشعل الملحم قال لـ «العربي الجديد» إن الكويت ستقوم بإعادة هيكلة استثماراتها الخارجية، خاصة بعد الضغوط التي تتعرض لها لحل أزمتها المالية لاستمرار دفع الرواتب التي تأتي بالتزامن مع مواجهتها لتفشي فيروس كورونا.

وبحسب بيانات وزارة المالية فإن بندي رواتب العاملين في الجهات الحكومية والدعم المقدم للمواطنين، يشكلان أكثر من 50 في المائة من موازنة السنة المالية الحالية 2021/2020، التي بدأت بحلول إبريل/ نيسان، لتبلغ قيمتهما نحو 51 مليار دولار. وأكد تقرير المركز العربي للاستشارات الاقتصادية أن الإجراءات الحكومية التي اتخذت بشأن تقليص ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية لم تفلح في كبح الأزمة المالية الراهنة، في ظل توقف الأعمال وتراجع الإيرادات المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية ومع زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة تفشي فيروس كورونا في البلاد.

> 500 مليار دولار صافي الأصول السيادية الخارجية للكويت

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى، إن غياب التوافق بين البرلمان والحكومة بشأن إقرار قانون الدين العام سينعكس سلبا على الاقتصاد الكويتي الذي أصبح على وشك الانهيار نتيجة تداعيات فيروس كورونا وتراجع الإيرادات المالية بسبب انهيار أسعار النفط، محذرا من خطورة تآكل الاحتياطي العام الذي تم السحب منه خلال الفترات السابقة لأسباب عديدة أهمها تفاقم عجز الموازنة وزيادة الإنفاق العام لمكافحة الفيروس في ظل توقف الأنشطة الاقتصادية. وأضاف الموسى خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أنه في ظل عدم اليقين بشأن قرب انتهاء أزمة جائحة كورونا وفي ظل الأنباء عن الموجة الثانية لتفشي الوباء في العالم والكويت خصوصا، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات احترازية بالتوافق مع البرلمان حتى لا يدخل الاقتصاد الكويتي النفق المظلم، لافتا إلى أن الوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي سيكون صعبا في ظل غياب التوافق.

وكان وزير المالية الكويتي براك الشيتان قد حذر في وقت سابق من أزمة مقبلة تتمثل في عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب الموظفين في المؤسسات الحكومية، لافتا إلى أن السيولة الحالية يمكن أن تغطي الوضع حتى أكتوبر المقبل فقط.

وقال الوزير «على المدى المتوسط والطويل، وفي غياب الاقتراض، سيتعين تطبيق المزيد من إجراءات التقشف على الإنفاق العام»، لافتا إلى أن صندوق الأجيال القادمة قد ينفد، مما يؤثر على رفاهية المواطنين والدولة». ووفقا لبيانات وزارة المالية الكويتية فإن بند رواتب العاملين في الجهات الحكومية، في ميزانية العام المالي 2021/2020، يبلغ نحو 39 مليار دولار.

وأقر البرلمان الكويتي في وقت سابق، قانونا يجعل التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة مشروطة بتحقيق فائض بالميزانية، وهو ما سيوفر للحكومة أكثر من 12 مليار دولار من السيولة التي تحتاجها بشدة هذه الأيام.

ورفض مجلس الأمة الكويتي، مشروع قانون الدين العام الذي كان سيسمح للحكومة باقتراض 66 مليار دولار خلال ثلاثين عاما، فيما طالبت اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان الكويتي استمرار دراسته لمدة أسبوعين، في حين قالت النائبة صفاء الهاشم أنه تم رفض قانون الدين العام، بسبب عدم التزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية

بدوره، أكد الخبير في الشأن الاقتصادي الكويتي بدر الحميدي لـ «العربي الجديد» أنه لا معنى لإقرار قانون الدين العام من دون خطة إصلاح اقتصادي شاملة وإطلاع نواب مجلس الأمة والشعب على الخطوط العريضة على مستقبل الاقتصاد، وآليات سداد الدين، فضلا عن ضرورة إقرار حزمة التحفيز الاقتصادي ودعم الشركات المتعثرة.

ودعا الحميدي الحكومة الكويتية إلى الإسراع في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق العام ووقف الامتيازات الممنوحة للقياديين في الدولة، ومحاربة الفساد وفرض ضرائب تصاعدية على أرباح الشركات وخفض نسب العلاج بالخارج وتحريك أسعار الوقود وإقرار ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الأمور التي قد تساهم في معالجة الوضع المتأزم منذ سنوات وليس خلال الفترة الماضية التي شهدت تفشي فيروس كورونا.

وبحسب وثيقة حكومية اطلعت عليها «العربي الجديد» فإن وزارة المالية الكويتية تتوقع ارتفاع عجز الميزانية العامة في السنة المالية 2021/2020 إلى 47 مليار دولار، في ظل تراجع الإيرادات النفطية والركود الاقتصادي وزيادة الإنفاق لمواجهة أزمة تفشي فيروس كورونا في الكويت.

فيروس كورونا زاد حدة الأزمة المالية (ياسر الزيات/ فرانس برس)

تأثير على المشاريع

أكد تقرير لإدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، تقليص الانفاق على المشروعات التنموية بنحو 2,3 مليار دولار. وشرح التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن ميزانية المشروعات التنموية التي تم رصدها لعام 2021/2020، والتي تقدر بـ7,8 مليارات دولار، تم تقليصها إلى 5,5 مليارات دولار فقط، إذ تم إلغاء أكثر من 340 مشروعا تنمويا وتأجيل البدء في 120 مشروعا آخر، بسبب كورونا وتفاقم عجز الموازنة.

معيشة

قفزات هائلة لأسعار الطماطم اليمنية

تتضاعف الأزمات ضد العديد من المنتجات الزراعية اليمنية، إلا أن الطماطم تواجه ارتفاعات كبيرة في الأسعار، إضافة إلى المعاناة من الآفات التي تفتك بالمحاصيل

صنعاء ـ **محمد راجح**

لم تقتصر الأزمات الاقتصادية والمعيشية في اليمن على الوقود وانهيار العملة وندرة المعروض من المواد الغذائية، بل وصلت إلى المواد اليمنية ومنتجات ومحاصيل مثل الطماطم التي تطاولها أزمة خانقة في عموم المحافظات والمناطق.

ويشهد اليمن قفزة هائلة في أسعار الطماطم من 400 ريال للكيلوغرام الواحد إلى 1200 ريال في صنعاء ونحو 1500 ريال في عدن وحضرموت ومناطق يمنية أخرى في جنوب اليمن، مع انخفاض ملحوظ في المعروض منها في الأسواق المحلية ووصول سعر السلة الواحدة (تزن 22 كيلوغراماً) إلى أكثر من 20 ألف ريال. متعاملون ومتعهدون تجاريون في الأسواق ومزارعون يعزون أسباب هذه الارتفاعات القياسية في أسعار الطماطم إلى العديد من العوامل، ترتبط أغلبها بمستوى الإنتاج المحلي لمحصول الطماطم الذي يشهد تراجعا بنسب متفاوتة منذ نحو ثلاثة أعوام، إلى جانب أزمة الوقود التي تضرب اليمن، خصوصاً المناطق والمحافظات الزراعية. إضافة إلى أزمة السيول والفيضانات الناتجة عن هطول الأمطار الغزيرة التي ضربت البلاد مؤخراً وما نتج عنها من أضرار طالت المزارع المنتجة للخضروات والفواكه وصعوبات في عملية النقل التجاري بين المحافظات والمناطق اليمنية. وحسب بيانات الإحصاء الزراعي، يبلغ إنتاج اليمن من الخضروات نحو 888 ألف طن منها 122 ألفا و673 طنا من محصول الطماطم.

وقال حسان الرويني وهو بائع في سوق مذبح المركزي للخضروات في صنعاء إن أسعار الطماطم غير مستقرة منذ بداية العام الحالي، لانخفاض كمية المعروض منها في السوق، وتراجع ملحوظ في إنتاج بعض المزارع المتضررة من بعض الحشرات الضارة. وأكد لـ«العربي الجديد» أن الأسعار ارتفعت الأسبوعين الماضيين بصورة ملحوظة، مع وصول سعر السلة إلى ضعف سعرها المعتاد الذي لم يكن يتجاوز 13 ألف ريال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الكيلوغرام واضطرار الباعة إلى وضع هامش ربح محدود بمستوى لا يحد من إقبال المستهلكين على شرائه. ويستمر سعر الكيلوغرام بالارتفاع في مناطق أخرى مثل عدن وحضرموت وغيرها من المناطق والمحافظات اليمنية في الجنوب الذي يشهد ارتفاعات قياسية تشمل معظم المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية بالتوازي مع التهاوي القياسي المتواصل للعملة الوطنية بعد وصول سعر الصرف إلى نحو 815 ريالا للدولار الواحد.

المتعهد التجاري في سوق كريتر وسط عدن شهاب سالم، تحدث لـ«العربي الجديد» عن الارتباك الكبير الذي يسود الأسواق التجارية وانفلات الأسعار في العاصمة المؤقتة المفترضة للحكومة اليمنية والتي تخضع لإدارة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً منذ إعلانه ما يسمى «الإدارة الذاتية» على المحافظات الجنوبية في إبريل/نيسان الماضي. وحسب سالم، فإن الارتفاع القياسي الحاصل في أسعار الخضروات خصوصاً الطماطم وبفارق سعري واضح مقارنة باسعارها في مناطق ومحافظات أخرى، سببه بعدها عن مناطق الإنتاج الزراعي من هذا المحصول، لذا يضطر الباعة والتجار والمزارعون إلى مراعاة تكاليف الإنتاج والنقل المرتفعة للغاية في ظل الصعوبات الشديدة في التنقل التجاري وإيصال بعض السلع والمنتجات إلى الأسواق الاستهلاكية.

تفاوت في الأسعار ما بين الأسواق (محمد حمود/ الأناضول)

تونس

احتجاجات تهدد الصادرات الغذائية نحو ليبيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تواجه السلع التونسية صعوبات مضاعفة للنفاذ إلى السوق الليبية، بسبب احتجاجات يقودها تجار محليون في منطقة بن قردان الحدودية، تسببت في قطع الطريق على شاحنات السلع التي كانت تنوي حمل بضائع تونسية نحو ليبيا.

ومنذ أكثر من أسبوع تقطع الاحتجاجات في محافظة مدنين الحدودية الطريق أمام منتجات زراعية وأخرى صناعية كانت في طريقها نحو السوق الليبية، بعد أن تعهّد تجار في المنطقة منع شاحنات السلع من الوصول إلى المعابر الحدودية، ما يزيد من عرقلة التجارة البينية المتعثرة منذ سنوات. ويطالب التجار المحتجون بالفتح التام للمعبر الحدودي مع الجارة الجنوبية لتونس، بعد انقطاع دام أكثر من 6 أشهر نتيجة تواصل غلق البوابات الحدودية في إطار التوقي من جائحة كورونا. وقال رئيس المجلس البلدي بمدينة بن قردان، فتحي العبعاب، إن تحركات التجار تعكر الوضع الاجتماعي للعائلات التي تعيش من التجارة البينية، مؤكدا أن تواصل غلق معبر رأس الجدير الحدودي خلّف وضعيات اقتصادية واجتماعية صعبة في المنطقة، وأحال الآف الشباب ممن يكسبون رزقهم من التبادل التجاري بين البلدين، إلى البطالة. وأفاد العبعاب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن صغار التجار في المنطقة يطالبون بحلول تسمح لهم باستئناف نشاطهم وتكافؤ الفرص بينهم وبين المؤسسات المصدرة التي تمكنت من تصاريح عبور نحو الجانب الليبي، غير أنه أكّد أن السلطات المحلية لا تساند الاحتجاج عبر غلق الطرقات، مطالبا الحكومة ببحث حلول مع الجانب الليبي لإنهاء أزمة صغار التجار في المنطقة الحدودية. وأكد العبعاب في ذات السياق أهمية إعادة فتح معبر رأس الجدير أمام الحركة التجارية، معتبرا أن هذا القرار محدد لحياة الآف الأسر جنوب تونس.

وعلى مدار السنوات التي تلت ثورة البلدين، تعثرت التجارة البينية بين تونس وجارتها الجنوبية ليبيا في مناسبات عديدة لأسباب أمنية واجتماعية، ما تسبب في إغلاق المعبر الحدودي براس الجدير في أكثر من مناسبة. ويعد المعبر الحدودي بمدينة بن قردان الرئة الاقتصادية للجنوب التونسي، كما يسيّر المعبر كافة العمليات التجارية مع البلدين. وبسبب جائحة كورونا تم تحديد تحركات الأفراد وصغار التجار والسماح للسلع بالعبور نحو نقطة التفّاء في البوابة الحدودية يتم فيها تبادل السلع بين تجار البلدين عبر تفريغ شحنات السلع هناك.

وتمثل السوق الليبية أهم سوق تصديرية لمنتجات الزراعة التونسية، حيث تستأثر هذه السوق بنحو 60 في المائة من منتجات الفواكه الفصلية، وفق ما أكده المكلف بالتجارة المغربية في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، إبراهيم الطرابلسي. وأكد الطرابلسي لـ«العربي الجديد» وجود صعوبات كبيرة تعترض المصدّرين التي تمرّ بضائعهم من مدينة بن قردان نحو مقاصدها في المنطقة الحدودية نتيجة الاحتجاجات الاجتماعية وغلق الطرقات هناك. وأضاف الطرابلسي أن آلاف الأطنان من المواد الزراعية مهددة بالتلف بعد أن تعذّر على الشاحنات مواصلة طريقها نحو البوابة الحدودية، محذرا من خسائر كبيرة قد يتكبدها المنتجون في تونس، فضلا عن خسارة تونس لموقعها في السوق الليبية.

وأوضح الطرابلسي أن عملية عبور شاحنات المنتوجات الفلاحية المصدرة نحو ليبيا توقفت منذ أسبوع تقريبا بسبب تعقّد عدد من المحتجين غلق الطريق الحدودية ومنع دخول الشاحنات التونسية إلى ليبيا واحتجاز حوالي 25 شاحنة محملة بالتفاح والأجاص والعنب، ما نجم عنه تلف هذه المنتوجات. وأضاف أن التجار المحتجين من الجانب التونسي، يرفضون استخدام المعابر لتصدير المنتوجات الزراعية وسلع أخرى، مشددا على ضرورة حماية المصالح التونسية في السوق الليبية بسبب المنافسة الشرسة التي تواجهها. واعتبر أن المنتج التونسي يواجه تحديات مضاعفة محلية وأخرى أجنبية نتيجة تعطيلات التصدير في تونس والمنافسة الخارجية، ولا سيما منها التركية في السوق الليبية. ومطلع سبتمبر/أيلول الجاري، توصل البلدان إلى اتفاق يسمح للمنتجين التونسيين للمواد الزراعية بتصدير منتوجاتهم في اتجاه ليبيا، بعد ضغط من قبل تجار ليبيين ووساطات من قبل المنظمات المهنية الفلاحية التونسية. لكن الاتفاق لم يسمح بتنقل الأفراد لممارسة التجارة.

مقابلة

أجراها **زيد الدبيسية**

قال رئيس جمعية البنوك في الأردن، هاني القاضي، إن الجهاز المصرفي في بلاده اتخذ العديد من الإجراءات التي دعمت الجهود الحكومية لمواجهة التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا

هاني القاضي

> 400 ألف أردني استفادوا من تأجيل أقساط القروض
>
> وفرت البنوك 700 مليون دولار لتغطية أضرار كورونا

■ غالبا ما توجه انتقادات للبنوك الأردنية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وعدم تجاوبها مع قرارات تخفيضها من قبل البنك المركزي. ما تعليقكم؟

نسمع مثل هذه الادعاءات والمعلومات غير الدقيقة. والحقيقة أن رفع أسعار الفائدة على قروض الأفراد أو تخفيضها يتم ضمن آلية محددة تعكس تعليمات التعامل بشفافية وعدالة مع العملاء التي أصدرها البنك المركزي والتي تلتزم بها جميع البنوك العاملة في الأردن ويتم توضيحها في الاتفاقية التي يوقعها العميل مع البنك. وقد سبق أن أوضحنا أن البنوك لا تستطيع رفع أسعار الفائدة على المقترضين تلقائيا، إذ إن تغيير الفائدة محدد بعدد مرات معينة يلتزم بها البنك وتحددها العقود وفق التعليمات والقوانين النافذة. ولم يسبق للبنوك أن رفعت سعر الفائدة إلا ضمن الآليات التي حددتها تعليمات البنك المركزي. ورفع الفائدة يأتي للمحافظة على صافي هامش بين سعر الفائدة على الودائع والقروض، إذ إن المستفيد في النهاية هو المودع.

■ ما هي أبرز العوامل التي تؤثر في أسعار الفائدة؟

هنالك عدة عوامل تلعب دورا وتؤثر في تحديد أسعار الفائدة من حيث ارتفاعها وانخفاضها، ومن ذلك بالإضافة إلى الظروف الطارئة كازمة كورونا، هناك عوامل رئيسية تؤثر على أسعار الفائدة في الأردن كالمنافسة الإقليمية لاستقطاب الودائع والمنافسة الداخلية والسياسة النقدية للبنك المركزي الأردني. ونحن نعيش في مرحلة تتجه أسعار الفائدة في العالم للانخفاض وسيشعر المواطن ومختلف القطاعات بتأثير هذا التراجع.

■ كيف أثرت أزمة انتشار فيروس كورونا على تحديد أسعار الفائدة؟

ما يحدد أسعار الفائدة هو الدورات الاقتصادية الدولية حيث تنخفض الفائدة إذا كانت انكماشية وترتفع إن كانت توسعية، وما يتم فعله حاليا هو التوجه نحو التخفيض بهدف احتواء أزمة كورونا، وكذلك وفقا لمعادلة التسعير المبنية على مخاطر المقترض، وبالتالي تعد أسعار الفائدة منخفضة إذا ما تمت مقارنتها بالعام الماضي. هذا العام تم تخفيض أسعار الفائدة عدة مرات بهدف احتواء أزمة كورونا والمحافظة على سلامة الاقتصاد الوطني من خلال السياسات التي ينتهجها البنك المركزي كما تبادر البنوك نحو تخفيض الفائدة ايضا في نهج تشاركي داعم للجهود الوطنية، استعدادا لتسريع احتواء الأزمة وللسير في إجراءات التعافي ما بعد «كورونا».

■ هل تساهم البنوك الأردنية في تعزيز الأمن الغذائي خلال الجائحة؟

عندما قررت الحكومة فرض حظر شامل لمواجهة وباء كورونا في آذار/ مارس الماضي تواصلت عمليات فتح الاعتمادات التجارية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية والمواد الأساسية، ما ساهم في استدامة توفير السلع، خاصة الأساسية منها دون نقص أو انقطاع، وذلك بالتنسيق مع البنوك المعنية في البلدان المصدرة. في المقابل سمعنا عن مشاكل واجهتها بنوك في بلدان أخرى وتأثرت نتيجة لذلك إمدادات السلع. ويعود نجاح الأردن في هذا الجانب إلى الثقة بالجهاز المصرفي الأردني وسمعته المميزة.

■ ماذا عن الإجراءات التي طاولت المقترضين؟

عملت البنوك على تأجيل أقساط القروض على الشركات والأفراد لعدة أشهر ما ساهم بتخفيف الأعباء المالية عن المقترضين بسبب الجائحة، وكذلك تم تنفيذ برامج تمويلية للشركات والقطاعات المتضررة بالتعاون مع البنك المركزي. وسمح البنك المركزي للبنوك بتأجيل أقساط الشركات المتضررة من أزمة كورونا ومن دون أي عمولات وفوائد لنهاية 2020.

■ ما هو عدد المستفيدين من تأجيل أقساط القروض؟

بلغ مجموع الأقساط التي تم تأجيلها 1,7 مليار دولار استفاد منها أكثر من 400 ألف عميل، إضافة إلى توفير تمويل بحوالي 700 مليون دولار للقطاعات المتضررة. الجهاز المصرفي الأردني أثبت على الدوام قدرته على تحمل الصدمات، خصوصا الخارجية.

■ إلى أين تسير الأوضاع الاقتصادية في الأردن حاليا بعد مرور أشهر على جائحة كورونا؟

تتجه الأمور اقتصاديا في الأردن نحو الأفضل، وذلك نتيجة سلسلة من الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الوباء صحيا واقتصاديا.

أخبار

طحين عراقي إلى لبنان

أعلنت السلطات العراقية، السبت، إرسال 13 ألف طن من مادة الدقيق إلى لبنان في إطار المساعدة التي تبنتها البلاد، بعد تفجير مرفأ بيروت مطلع الشهر الماضي. وقالت هيئة المنافذ الحدودية العراقية في بيان، إنه «تم إرسال شحنة من مادة الطحين (الدقيق) بواقع 13 ألف طن عبر ميناء أم قصر إلى لبنان كمساعدات غذائية». ويعاني لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975: 1990) واستقطابا سياسيا حادا، في مشهد تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية.

انكماش الاقتصاد الأميركي

انتقد جو بايدن المرشح الرئاسي الأميركي عن الحزب الديمقراطي منافسه الرئيس دونالد ترامب في تعامله مع الاقتصاد وذلك في إطار حملة المرشحين بولاية مينيسوتا التي تشهد منافسة محتدمة.

وألقى بايدن باللوم على ترامب في الانكماش الاقتصادي المستمر، قائلا إن الرئيس المنتمي للحزب الجمهوري لم يفعل شيئا يذكر لاحتواء الأزمة الصحية العامة. كما تعهد المرشح الديمقراطي باستثمار تريليوني دولار في تحسين البنية التحتية ومكافحة التغير المناخي. وتحدث ترامب أمام آلاف تجمعوا خارج حظيرة طائرات في مدينة بيميدجي بمينيسوتا مساء الجمعة. وانتقد ترامب سياسات بايدن بشأن اللاجئين قائلا «سيتم اجتياح ولايتكم وستدمر إذا فاز بايدن واليسار الراديكالي». ومنحت استطلاعات الرأي في الآونة الأخيرة بايدن تقدما مريحا في مينيسوتا. وكان المرشحان في مينيسوتا في اليوم الأول للتصويت المبكر في الولاية.

تجارة الأردن السلعية

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للأردن وهي الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والمستوردات، خلال العام الماضي، ما قيمته 19,631 مليار دينار أي حوالي 28 مليار دولار، وفق دراسة أجرتها غرفة تجارة عمّان.

وأشارت الدراسة إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية خلال العام الماضي، إلى 4,992 مليارات دينار (حوالي 7 مليارات دولار)، ذهب منها 41,6 في المائة للدول العربية، تلتها دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (كندا والمكسيك والولايات المتحدة)، بنسبة 28,6 في المائة، ثم مجموعة الدول الآسيوية غير العربية 19,9في المائة.

ثالث خسارة لوول ستريت

تراجعت الأسهم الأميركية نهاية الأسبوع، بعد استمرار موجة بيع لأسهم التكنولوجيا لليوم الثالث على التوالي، في حين سجلت مؤشرات الأسهم الرئيسية الثلاثة خسائر للأسبوع الثالث على التوالي. وعلى أساس أسبوعي، لم يخسر داو جونز بالقدر الذي يذكر، في حين تكبد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 خسارة 0,7 في المائة، وانخفض ناسداك 0,6 في المائة.

روسيا تستأنف الرحلات

أعلن مركز العمليات الروسي الخاص بمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أن بلاده ستستأنف الرحلات الجوية مع 4 دول جديدة خلال الأيام القادمة. جاء ذلك في بيان للمركز، أعلن فيه أنه اتخذ القرار باستئناف الرحلات مع بيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان اعتبارا من 21 سبتمبر/أيلول ومع كوريا الجنوبية اعتبارا من 27 من الشهر نفسه.